الوجه الآخر للإرهاب

خلال العام 2015م
الاقتصاد اليمني مطالب بتوفير مليوني فرصة عمل

محمد وعبدالله وخالد ثلاثة أخوة عاطلين عن العمل يتوزعون منذ الصباح الباكر على جولات العمال لعل احدهم يظفر بفرصة عمل عائدها يعود على الجميع لكن هذه الحيلة لم تحقق لهم ما كانوا يطمحون إليه حتى وإن كان هذا الحلم بسيط لا يتجاوز الحصول على يومية عمل تضمن لهم ولأسرتهم شراء ما يحتاجونه ليومهم لكن يبدو انها أصبحت أحلاماً بعيدة المنال فالحصول على فرصة عمل حتى وإن كانت مؤقتة مهمة شاقة في ظل اقتصاد يعاني من ركود وقطاع خاص محجم عن الاستثمار ورأس مال خارجي يرى اليمن بالطاردة للاستثمار عوامل كلها جعلت إيجاد فرصة عمل كالنحت على الصخر.

تحقيق/عبدالله الخولاني

جولات العمال أصبحت تكتظ بالمئات المنتظرين لمن يحررهم من شبح البطالة ولذا تجدهم يتدافعون بالعشرات على من يبحث عن عمال فالكثير منهم تمر الأيام والأسابيع وهو ينتظر لكن الركود خيم على مفاصل الحياة لغالبية اليمنيين .

تواجه اليمن حالياً، وعلى مدى العقدين القادمين تقريباً، تحدياً كبيراً ورئيسيا يتمثل في الارتفاع المتواصل لمعدل البطالة، وخاصة في ظل التوقع بارتفاع عدد الوظائف المطلوبة في اليمن من حوالي 960ألف وظيفة في عام 2010م إلى 2,110 آلاف وظيفة في عام 2015م و3,260 ألف وظيفة في عام 2020م ، وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد اليمني على خلق وتوفير فرص عمل كافية ومجزية.

التحدي السكاني

النمو السكاني المرتفع ما يزال يمثل تحدياً رئيسياً أمام قدرة الاقتصاد اليمني عامة، والقطاع الخاص بشكل أساسي، في استيعاب الداخلين الجدد المتعطلين -الذين تتزايد أعدادهم عاماً بعد آخر- إلى سوق العمل. ويزيد من تعقد المشكلة تدني مخرجات التعليم، بكافة مستوياته وأنواعه، وكذلك عدم قدرة معدلات النمو الاقتصادي على توفير وخلق فرص عمل مولدة للدخل في ظل استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد اليمني،حيث بلغ متوسط عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل 205 آلاف فرد سنويا خلال الفترة 2004-2013م، جاء ثلاثة أرباعهم من الخريجين والمتسربين من مؤسسات التعليم. ويتوقع أن يصل هذا العدد إلى حوالي 379 ألف فرد سنوياً في عام 2030م، وهذا يعني انه يتوجب على الاقتصاد اليمني توفير أكثر من 200 ألف فرصة عمل سنوياً لاستيعاب هذه الأعداد وللحفاظ على معدل البطالة عند مستواه الحالي.

ترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد اليمني كاقتصاد اقل نموا يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك.

النمو الاقتصادي

وبديهي أن مكافحة البطالة تقتضي رفع وتيرة النمو الاقتصادي يتطلب زيادة معدلات الادخار والاستثمار. فالادخار المحلي ضعيف وفي مجتمع مازالت غالبية سكانه عاجزة عن الوفاء بحاجاتها الأساسية على مستوى مقبول في حين ينعم مترفوها، وهم قلة قليلة، بأنماط استهلاك بذخية دونما مسؤولية اجتماعية. ومكون الاستثمار الأجنبي لا يتوافر، حتى الآن، بالقدر الكافي ليكمل الاستثمار المحلي إلى المستوى الكفيل، تلقائيا، بخلق فرص العمل الكافية، ومن جانب آخر، فإن توجيه العمل المتاح إلى نشاطات اقتصادية كثيفة العمل في ظروف بطالة واسعة النطاق، جلها من الشباب، وجانب كبير منها من المؤهلين تعليمياً، وإن كان في تخصصات غير متوائمة مع احتياجات سوق العمل وعلى مستوى نوعية منخفض، وفي مناخ اجتماعي يحقر العمل اليدوي، كل ذلك يقتضي توجيه نسق الحوافز المادية والمعنوية في المجتمع لتوجيه المتعطلين نحو فرص العمل المنتج التي تحتل حاليا مكانة اجتماعية متدنية، مما يساعد على رفع قيمة العمل عامة، والعمل اليدوي خاصة. وقد يقتضي الأمر إنشاء نظام فعّال للتدريب التعويضي لتأهيل المتعطلين لفرص العمل التي لا تتناسب متطلباتها مع قدراتهم الراهنة. إلا أن التدريب التعويضي لا يجب أن يصبح سمة هيكلية دائمة. بل ينبغي أن يخطط نظام التعليم والتدريب وفق احتياجات العمالة المتوقعة مستقبلاً في ضوء استراتيجية التشغيل التي صادقت عليها الحكومة مؤخرا.

ارتفاع

اتجاهات نمو السكان تبين ارتفاع عدد القوى البشرية من 10.8 مليون فرد في تعداد 2004م إلى حوالي 13.3 مليون فرد في نهاية عام 2012م وبمتوسط نمو سنوي4.0 % تقريبا. كما ارتفع حجم قوة العمل من حوالي 4.3 مليون عامل إلى حوالي 5.6 مليون عامل خلال الفترة نفسها، محققا بذلك متوسط نمو سنوياً يقدر بـ5.2٪ وهو معدل نمو مرتفع مقارنة بمتوسط المعدل العالمي (3٪).

طوفان المعيشة يضيق الخناق على الموظف الحكومي

فوجئ ناصر الخديري ببلاغ من مالك البيت الذي يستأجره منذ ما يقرب من عامين بحوالي 30 ألف ريال ، يفيد بأنه قد قرر رفع الإيجار إلى 50 ألف ريال ابتداءً من شهر يناير القادم.

فاتورة الكهرباء والماء أيضا تأتي مرتفعة من شهر لآخر بحسب ناصر الذي لم يعد باستطاعته كما يقول التعامل مع الطلبات التعليمية المتزايدة لأبنائه في المدارس والجامعات.

هذا التعنت والصلف المعيشي الذي يعاني منه ناصر وأمثاله من الموظفين محدودي الدخل خلق هوة واسعة في المجتمع نتيجة الطوفان المعيشي الكاسح وراتب ضئيل يراوح مكانه منذ عقود لا يفي بالغرض المناسب لمواجهة هذا المد المتزايد من فترة لأخرى.

تحقيق/محمد راجح

يقول أستاذ إدارة الأعمال بصنعاء الدكتور جمال النقيب إن الهوة تزداد اتساعا بين الوضع المعيشي ودخل المواطنين وخصوصا الموظفين الذين لم يعودوا يستطيعون مواجهة النسق المرتفع للمعيشة في ظل دخلهم ورواتبهم المحدودة جدا .

ويشير إلى أن المشكلة تزداد تفاقما مع عدم وجود أي مؤشرات تدل على الاهتمام الحكومي بالاقتصاد وتحسين الوضع المعيشي ، نتيجة الاهتمام الكبير بالملفين الأمني والسياسي وعدم وجود رؤية حكومية جادة للنهوض الاقتصادي وتحسين مستوى الدخل.

وبحسب الدكتور جمال فإن الموظفين اليمنيين في وضع مزر لا يحسد عليه ، وهناك معاناة شديدة لأن الراتب المتدني للغاية لم يعد في الوقت الراهن عبارة عن دخل بل أقرب للصدقة والضمان الاجتماعي مقابل غلاء وارتفاع متواصل في المعيشة والمتطلبات الأسرية اليومية المكلفة ، التي تدفع باتجاه مضاعفة الإنفاق على التعليم والصحة والسكن والغذاء اليومي.

موارد كافية

يرى الدكتور جمال أن اليمن يحتاج إلى موارد كافية لتلبية متطلبات التنمية خصوصا التي تخدم الشريحة الأفقر وزيادة دخل الموظفين في البلاد ، حيث يمكن تحقيق هذه الموارد من خلال نمو اقتصادي مناسب أولا ومساعدة الجهات المانحة ثانيا والبحث عن موارد إضافية لتنويع الهيكل الإيرادي والأهم تحقيق الأمن والاستقرار لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وكذا وقف الاعتداءات المتكررة على ثروات ومقدرات الشعب.

ويضيف أن تحسين الدخل ضرورة ملحة في الوقت الراهن ، لأن الإقدام على مثل هذه الإجراءات من شأنها إرسال إشارات قوية تشعر الناس والموظفين بالاطمئنان .

ويؤكد أهمية وجود بيئة عمل مناسبة ومحفزة تجتذب الأيادي العاملة وتساهم في تحسين الدخل وتنعكس بشكل إيجابي على زيادة الإنتاجية وتنويع الموارد بصورة عامة.

ويشدد على أن انتهاج سياسات خاطئة وضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص والفساد والاضطراب المالي والإداري الراهن عوامل تعيق التقدم وتزيد الاضطرابات ما لم تسارع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة" في تحسين وضعية التنمية وتحسين المستوى المعيشي.

وشدد على أن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي لتحقيق التقدم في هذا الأمر، حيث تقتضي الضرورة تركيزاً على الفقراء والاستثمار في القدرات البشرية في مجالات التعليم والتغذية والصحة ومهارات العمل جميعها، توسع فرص الحصول على العمل اللائق وتعزز التقدم المستدام وتنامي موارد الدخل.

ضوابط

النسق المعيشي يشبه كرة الثلج المتدحرجة في ظل الأوضاع الراهنة بحسب خبراء ، حيث لا يلزمك كما يقول النقيب" عصا سحرية لإيقافه، بل هناك إجراءات أخرى تستطيع من خلالها التعامل معه من خلال تحسين الدخل بالعمل على زيادة النمو الاقتصادي وتوسيع الموارد، وكذلك من خلال وضع الضوابط الرادعة للمبتزين مثلا من المؤجرين وأصحاب العقارات الذين لا رقابة عليهم ولا ضوابط تخفف من جشعهم على أهم شريحة في المجتمع متضررة منهم والمتمثلة بالموظفين الذين لا يملك أكثر من 95% منهم مساكن خاصة بهم أيضا وهو الأهم إيقاف الهدر المتواصل للموارد المالية من خلال شفافية الإنفاق الحكومي ، بالإضافة إلى التركيز على الجانب الاقتصادي واستيعاب التمويلات الخارجية في امتصاص البطالة ومكافحة الفقر وتوسيع الخيارات للعمال والموظفين للعمل وزيادة الدخل .

ويؤكد تقرير صادر عن البنك الدولي أن التعافي الاقتصادي في اليمن مازال ضعيفا، على الرغم من أن التقديرات تشير إلى أن الاقتصاد اليمني قد نما بحوالي 2.4 % في عام 2012 بعد انزلاقه إلى هوة الكساد في عام 2011 وانكماش إجمالي الناتج المحلي حوالي 12.7 % .

وأظهرت أحدث التقارير التقييمية للاقتصاد الصادرة عن البنك الدولي أن عجز الميزانية اتسع ليصل إلى 6.2 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2012، في حين انخفض عجز الحساب الجاري إلى حوالي 1 % فقط من إجمالي الناتج المحلي.

تدني دخل الفرد

تعد اليمن أحد أفقر البلدان في العالم العربي، وتشير التقديرات إلى أن معدلات الفقر – التي كانت في زيادة فعلية قبل أحداث العام 2011م – قد ارتفعت من 42 % من السكان في 2009 إلى 54.5 % العام الماضي.

علاوة على ذلك، تُعد معدلات النمو السكاني في اليمن من بين أعلى المعدلات في العالم، ورغم ذلك فإنه من بين أكثر بلدان العالم معاناة من انعدام الأمن الغذائي, فنحو 45 في المائة من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وكذا تدني دخل الفرد لأدنى مستوى خلال العامين الماضي والحالي.

وتراجع دخل الفرد في اليمن إلى أقل من 800 دولار مقارنة بأكثر من 100 ألف دولار في الدول الأخرى أو حتى على مستوى دول المنطقة من الدول العربية غير النفطية والتي يتجاوز معدل الفرد فيها خمسة آلاف دولار.

ويرى الخبير الاقتصادي منصور البشيري أن ارتفاع مستوى دخل الفرد يحتاج لعمل تنموي شاق واستثمارات ضخمة وكذا لرفع مستوى الأجور ومتوسط الدخل.

ويؤكد ضرورة انتهاج سياسات اقتصادية قوية تسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي ، وضمان عدالة النمو الاقتصادي ، أو بالأصح ضمان وجود نمو اقتصادي حافز للطبقات ذات الدخل المتدني ومتوسطة الدخل لإيجاد المعالجات المناسبة للتصدي لمثل هذه الاختلالات .

كما يجب التركيز على ثلاثة جوانب هامة تتمثل في ضمان نمو اقتصادي وضمان استدامته وكذا ضمان عدالة النمو الاقتصادي ومراعاته للطبقات الفقيرة والمتوسطة ومحاربة الفساد بصورة فاعلة .

مدير عام الاصلاحات الوطنية بوزارة التخطيط السلامي لـ" الثورة" :
اليمن الأسوأ عالمياً في مستوى المعيشة

> قال الباحث السلامي صالح مرشد السلامي مدير عام الإصلاحات الوطنية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي أن المستوى المعيشي للمواطن اليمني في الحضيض.. مشيرا إلى أن اليمنيين مصنفون ضمن فئة الأكثر فقرا وأنهم يعيشون تحت خط الفقر.

"الثورة" أجرت لقاء مع المحلل الاقتصادي السلامي حول الوضع المعيشي للمواطن اليمني وأسباب تدهوره ومقترحاته لتحسين الوضع المعيشي في اليمن.. فكانت الحصيلة التالية:

لقاء/حسن شرف الدين

• بداية.. كباحث اقتصادي كيف ترى الواقع المعيشي للمواطن اليمني؟

- المستوى المعيشي للمواطن اليمني في الحضيض، بدليل أن متوسط دخل الفرد السنوي كان حوالي 700 دولار سنويا، وبعملية حسابية يفهمها أصحاب الاقتصاد سنجد أن اليمنيين مصنفون ضمن فئة الأكثر فقراً بمعنى أن الفرد اليمني يعيش بأقل من دولارين في اليوم، وهذا يؤكد أن الشعب اليمني بأكمله تحت خط الفقر، وبسبب وجود تفاوت في توزيع الدخول هناك طبقة غنية ومترفة وهناك طبقة مسحوقه جدا.. وهناك مؤشرات اقتصادية كمؤشر «جيني» مرتفع في اليمن وهذا يدل أن هذه الأزمة تتفاقم من سنة لأخرى.

وقدّرت دراسة حديثة شملت ثماني محافظات يمنية، العدد الكلي للأطفال المتسوّلين بحوالي 30 ألف طفل وطفلة دون سن الـ18، ولا يشمل هذا العدد كبار السن من الذكور والإناث الذين خرجوا للتسوّل تحت وطأة الظروف المعيشية الصعبة والفقر المدقع.

وأشارت تقديرات المجلس الأعلى للأمومة والطفولة في صنعاء ومنظمة "يونيسف"، إلى أن عدد المتسوّلين من الأطفال يصل إلى 7 آلاف طفل وطفلة في العاصمة وحدها. كما قدّر في نهاية عام 2000م عدد الأطفال المتسوّلين بحوالي 4960 وأن حوالي 51% منهم قدموا من الريف. وفي عام 1993 قدّر حجم المتسوّلين من الأطفال فقط بـ62 في العاصمة، 10 % منهم من المعوقين.

وجاء في تقرير جديد للأمم المتحدة بعنوان "النظرة العامة حول الاحتياجات الإنسانية لعام 2014" أن ستة من أصل 10 أشخاص في اليمن -أي حوالي 15 مليون نسمة من أصل 25 مليون- سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية في العام المقبل، واضاف التقرير أن حوالي نصف اليمنيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في حين أن أكثر من مليون من الفتيات والفتيان دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد وهناك أكثر من 500 الف من النازحين والعائدين فضلا عن أكثر من 243 الف لاجئ معظمهم من الصوماليون.

نقص التنمية

• هل لك أن تحدد أبرز الأسباب لسوء المعيشة التي يعاني منها المواطنون؟

- سبب الوضع المعيشي الحالي للمواطن اليمني هو الفقر المزمن ونقص التنمية وسوء الإدارة واستمرار عدم الاستقرار السياسي والصراع وانهيار الخدمات الأساسية ولهذا السبب قامت الثورة عام 2011 وقامت احتجاجات سابقة، وهذه الاحتجاجات كانت على المعيشة وأشهرها كانت عام 2005م عندما تم رفع قيمة الديزل ورفع الدعم عن بعض المشتقات بنسب معينة خرج الناس للشارع لأنهم المتضررين والذين سيتحملون نتيجة السياسة الخاطئة للدولة غير أن الوضع المعيشي ازداد سوءا في أعقاب الاضطرابات السياسية لعام 2011 والتي أغرقت البلاد في أزمة إنسانية حادة حيث يعيش أكثر من 54 % من اليمنيين تحت خط الفقر.

ذيل القائمة

• كيف تقارن بين المستوى المعيشي في اليمن مقارنة بالدول الأخرى؟

- في التقرير السنوي الذي يصدره موقع (international living) على شبكة الانترنت والذي يقيس مستوى المعيشة في 194 دولة على مستوى العالم من ناحية غلاء المعيشة والترفيه والصحة والسلامة والثقافة والوضع الاقتصادي ودرجة الحريات والبيئة والذي يحدد افضل الدول من حيث الحياة بها واكثرها ارتفاعا لمستوى معيشة افرادها وتعطي نقاطا على كل معيار ثم تقوم بتجميع النتيجة النهائية وترتيب الدول بناء على ذلك

وقد جاءت تونس في المركز الأول كأفضل مستوى للمعيشة واحتلت المركز 83 عالميا وبمجموع نقاط بلغت (59) نقطة وجاءت في المركز الثاني الأردن والمركز 104 على مستوى العالم وجاءت الكويت كأفضل الدول الخليجية والمركز106 عالميا فيما حلت كل من السودان واليمن والصومال في ذيل القائمة سواء عالميا وعربيا برصيد من النقاط بلغ (30-33-33) نقطة على الترتيب.

البطالة

• البطالة لها الدور الأبرز في تدهور مستوى المعيشة كيف نحد من البطالة؟

- البطالة مشكلة اجتماعية اقتصادية في أي بلد من البلدان وهي موجودة في جميع بلدان العالم بنسب متفاوتة، وفي بلادنا ظهرت هذه المشكلة بسبب ارتفاع النمو السكاني وزيادة مخرجات التعليم العام والجامعي وشحة الموارد وتدهور الأوضاع الاقتصادية في الفترات الأخيرة وتبني الحكومة برنامج الإصلاح المالي والإداري ورفع الدعم عن المواد الغذائية وتحرير السوق وعودة المغتربين بعد حرب الخليج الثانية. . . الخ.

اما كيف نعالج البطالة بالعمل على تركيز السياسات على إعادة هيكلة النظام التربوى التعليمي من أجل سد فجوات المهارة والتجاوب مع مؤشرات سوق العمل وتحفيز القدرات المعرفية الملائمة للفرص المتاحة في الاقتصاد على الصعيدين الإقليمي والعالمي.. والعمل من اجل توفير البيئة الملائمة والآمنة للاستثمارات المحلية والخارجية، وبناء شراكة حقيقية بين القطاعين العام و الخاص وهو أفضل الخيارات لحشد الموارد وخلق الوظائف الجديدة.

الصغيرة والأصغر

• المشاريع الصغيرة والأصغر هل نستطيع أن نقول أنها أحد الحلول؟

- عرفت صناعة التمويل الأصغر نموا جيدا في السنوات الأخيرة، وذلك راجع للاهتمام الدولي بهذه الصناعة التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في مكافحة الفقر والبطالة في مختلف الدول، وهذا من خلال إتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائها

ومن منظور اقتصادي جديد فإن تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر وتشجيع الاستثمارات الانتاجية الصغيرة تعتبر أفضل نمط تنموي لاستيعاب أكبر عدد من الأيادي العاملة وتحقيق نمو اقتصادي عادل تستفيد منه معظم شرائح وفئات المجتمع وفي نفس الوقت يقدم هذا النمط من التنمية حلا مثاليا لمشكلة ندرة رأس المال الكبير ...فالاستثمار في المشروعات الصغيرة والأصغر إذا ما وجد تشجيع حقيقي واهتمام أكبر سيكون أفضل من الاهتمام بالاستثمارات الكبيرة...فالمشاريع الصغيرة والأصغر تكثف العمل وتزيد فرص العمالة بعكس ذلك النوع من المشاريع الكبيرة التي تكثف رأس المال وتعتمد على تقنية معقدة ورأسمال كثيف وعمال قليلين..وقد اثبتت هذه الرؤية صحتها في نمط التنمية الذي اعتمدته الصين بتشجيع المشروعات الصغيرة وتنظيمها في شبكات تنافسية واعتماد فنون إنتاجية تناسب الاعداد الكبيرة من الأيادي العاملة.

تركيز الثروة

• اختفاء الطبقة المتوسطة هل ساهم في تدهور الوضع المعيشي؟

- هناك انحلال في هيكل الطبقة الوسطى وأصبح الغالبية العظمى في المجتمع من الطبقة الدنيا ويرجع ذلك إلى سياسة" التكيف الهيكلي" التي تم اتباعها خلال الأعوام الماضية، بالإضافة إلى الفساد الذي ساهم في تركيز الثروة بيد أقلية على حساب عامة الشعب ومما لاشك فيه أن تلاشي الطبقة المتوسطة يعني زيادة حجم الطبقة الدنيا وانخفاض مستوى الدخل لشريحة كبيرة من الناس وبالتالي تزايد انخفاض مستوى المعيشة.